

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

هل يغرم نصف قيمة ولدها .  
قوله وهل يغرم قيمة ولدها على روايتين .  
وأطلقهما في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و الفروع .  
إحداهما نصف قيمته قال القاضي هذه الرواية أصح على المذهب .  
وصححه في التصحيح والنظم وجزم به في الوجيز .  
والرواية الثانية : لا يغرمه قدمه في المغني و الشرح و الرعايتين و الحاوي الصغير و  
الفائق وشرح ابن رزين وهذا المذهب .  
وقيل : وإن وضعته قيل التقويم غرم نصف قيمته وإلا فلا شيء عليه اختاره أبو بكر .  
ويأتي ما يشابه ذلك في آخر باب أحكام أمهات الأولاد .  
قوله ويجوز بيع المكاتب هاذ المذهب وعليه الأصحاب .  
قال الزركشي هذا المذهب المشهور المنصوص عليه نقله الجماعة عن الإمام أحمد C .  
واختاره الأصحاب وقدموه وهو من مفردات المذهب .  
وعنه لا يجوز بيعه مطلقا .  
وعنه : لا يجوز بيعه بأكثر من كتابته حكاها ابن أبي موسى .  
فعلى المذهب يقوم المشتري مقام البائع .  
فائدة : حكم هبته الوصية به : حكم بيعه على الصحيح من المذهب وعنه لا تجوز هبته .  
وتقدم في كلام المصنف الوصية بالمكاتب وبمال الكتابة أو بنجم منها أو برقبته في باب  
الموصى فليراجع .  
فائدة أخرى : لا يجوز بيع ما في ذمة المكاتب من نجوم الكتابة